المبدأ الخامس

تأمين الاستمرارية

إذا توقفنا فقط عند الخطط والمؤامرات التي تحاك من قبل القوى المضادة لوحدة الوطن العربي، فسنكون قد خرجنا عن نطاق العقلانية باستسلامنا لنظرية المؤامرة، كما سنكون قد سلمنا بأننا أمة مفعول بها لا تملك أي قدرة على الحركة في اتجاه الإمساك بزمام مستقبلها، وهذا غير صحيح، فنحن أمة قادرة على أن تفعل وتؤثر إن امتلكت الوعي الذي يولد الإرادة.

أما إذا تعلمنا من التاريخ وأخذنا العبر من تجاربنا السابقة، فسنتوصل إلى أن الحكم الفردي كان هو البوابة الرئيسية التي دخلت منها الضربة القاصمة التي قصمت ظهر المشروع القومي العربي، فالمشروع لم يُصفّ بهزيمة ١٩٦٧م، على الرغم من عمق الضربة ومدى تأثيرها السلبي عليه، لكن تمت تصفيته في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م حينما قرر الفرد الحاكم (الرئيس السادات) السير في الوجهة التي أخرجت مصر من المعسكر الوحدوي العربي، فبتشخيص الداء، وهو الحكم الفردي، نكون قد التزمنا بالنقد العقلاني لتجاربنا واستفدنا من حركة التاريخ، وستكون المؤامرات ضمن سياق منطقي، لا سياق رهابي (فوبيوي).

إن الخطأ التاريخي الذي ارتكب في حقبة المد القومي العربي يكمن في عدم تأمين استمرارية المشروع القومي، وتم الارتكاز على أفراد السلطة، بوضع ثقل نظام الحكم على الفرد الحاكم المؤمن بالقومية العربية، ما كان المدخل الرئيسي للانقلاب الذي حدث على مشروع القومية، ويمكننا اعتبار قادة المشروع هم الذين فتحوا الباب بأنفسهم إلى الانقلاب عليه وطمس مبدأ القومية العربية.

والبيان القومي ينص على أن سير الدولة المصرية في أي مسار غير المسار القومي العربي يعد انحرافا يستوجب تقويمه، مهما بلغ هذا المسار من ديمقراطية، أو حقق تقدمًا في مجال الحريات، أو ساهم في القضاء على الفساد الإداري، ولذلك فتأمين استمرارية المشروع القومي العربي، حتى يتم تفادي تكرار الانقلاب عليه، يستدعي إنشاء نظام حكم يحقق:

- ترسيخ المشروع القومي العربي كوجهة الدولة الجيوسياسية.
- شمول الاستراتيجية القومية العليا على كل مكونات الدولة ونظامها الحاكم.
- الحراك السياسي الذي يضمن استمرارية نظام الحكم عن طريق تفادي جمود العملية السياسية ومواجهة الاستبداد في الحكم أو الانحراف لأفراد السلطة.